الانتداب والوصاية والاستعمار

انتهينا من مقالنا الماضى[1] إلى أن الاستعمار قد أشاع الفوضى والفساد فى الشؤون والعلاقات الدولية . فلم يكن فى ميدان التكالب الاستعمارى متسع لإطفاء جميع الشهوات وإرضاء جميع الرغبات ؛ وذلك لأن طائفة من الدول كانت لها ميزة السبق فى هذا الميدان ، فبسطت نفوذها وفرضت سلطانها على كثير من الأقطار فى مختلف القارات والأقاليم ، تجعل منها « مستعمرات تاج » أو « حمايات » أو « مناطق نفوذ » أو « قواعد عسكرية » أو غير ذلك من الأسماء والنعوت التى اشتمل عليها قاموس الاستعمار الحديث . وأصبح لهذه الدول السابقة فى الميدان حقوق مكتسبة مقررة ، ولم تترك للدول « اللاحقة » أو المتخلفة ، سوى لقيمات خشنة جافة لا غناء فيها للنفوس الشرهة ، ولا رى فيها للظمأ الاستعمارى الذى يحرق قلوب أصحابه .

كذلك أفسد الاستعمار الأخلاق السياسية ، وانحط بها إلى الدرك الأسفل من الكذب والرياء ، وإخلاف العهود ، والحنث بالأيمان والمواثيق ، حتى كانت دولة محترمة مبجلة مثل بريطانيا ، يطلق عليها الكتّاب فى أوربا اسم ألبيون الخائن perfide Albion ، ومع أن بريطانيا قد تكون عدلت عن هذه الخطة قليلا أو كثيراً فيما بعد ، غير أننا رأينا هذه البذرة الشريرة تنمو وتتكاثر على مدى الزمن ، حتى رأيناها تنضج فى أكمل صورة وأضخمها فى سياسة ألمانيا النازية ، التى جعلت من نقض المعاهدات فنًّا من الفنون أو علماً من العلوم ، وطبّقت فنها هذا فى القارة الأوربية نفسها ، وهى الميدان الوحيد الذى تحامته السياسة الاستعمارية الحديثة . فكأن الدول الاستعمارية العظيمة مثل فرنسا وبريطانيا أرادت أن تبتعد عن القارة الأوربية ، وأن تنأى بنشاطها الاستعمارى

---

(١) الكاتب المصرى عدد ٦ مارس ١٩٤٦ .

إلى « ما وراء البحار » لأن المسرح الأوربى واقع تحت سمع العالم وبصره وتتعرض فيه السياسة الاستعمارية للمؤاخذة الشديدة ، مع أن فى الاقطار البعيدة عن أوربا ميداناً أوسع ، ومجالا أرحب ، وتجنباً للنقد واللوم . أما ألمانيا فلم تكن ممن يهمه مثل تلك الاعتبارات ، وقد أغلق باب التوسع وراء البحار ، وهى على كل حال لم تفعل أكثر من أن اتبعت فى أواسط وشرق أوربا نفس الأساليب والخطط التى سارت عليها الدول الاستعمارية فى قارتى آسيا وإفريقية . وكأنها أرادت أن تذهب فى التقليد إلى أبعد مدى ، فلم تحاول أن تبتكر أسماء أو مصطلحات جديدة ، بل أطلقت على بلاد تشيكوسلوفاكيا بعد ضمها فى مارس سنة ١٩٣٩ اسم « حماية » بوهيميا وموراڤيا . ولو منحت ألمانيا فسحة من الوقت لجعلت من بلاد المجر ويوجوسلافيا ورومانيا وبولنده ودانمارك حمايات أخرى . ولكن الدول التى تحرص على التوازن فى أوربا لم تطق صبراً على هذه الحال ، فنشأت الحرب العالمية الثانية ، التى أنزلت بالعالم أشد الويلات وأفظع الكوارث .

وهكذا نرى أن ليس من الإسراف فى شىء ما ذهبنا إليه فى ختام المقال السابق من أن سياسة الاستعمار لها الفضل الأكبر ، سواء أكانت السبب المباشر أم غير المباشر ، فى قيام الحرب العالمية الأولى والثانية ، وما جرته على الشعوب من الويلات .

وكان من الطبيعى أن تعلن الدول المعادية للمحور ، أنها تشهر حرباً « مقدسة » ، وأنها بعيدة كل البعد عن مظنة التوسع والتملك . وهذا التبرؤ نفسه ، اعتراف صريح بأن سياسة الاستعمار شىء ينبغى التنصل منه ، كأنه وصمة تأبى تلك الدول أن توصم بها ، وسبة لا تريد أن تلحق بها .

ولكن الحرب الحديثة تنتهى دائماً بهزيمة ساحقة لأحد الفريقين ، ويترك الفريق المهزوم أسلاباً ومخلفات لا بد من التصرف فيها . وكانت السنّة القديمة تقضى بتوزيع الأسلاب واقتسام الغنائم بين الدول المنتصرة ، من غير أدنى تحرج أو تردد . غير أن الدعايات الإنسانية الجليلة ، التى قامت بها الدول المتحالفة فى الحرب الأولى ، والأمم المتحدة فى الحرب الثانية ، كانت قد ملأت البقاع والأصقاع ، وانتشرت فى الشرق والغرب . وبلغت من الشدة والحدة مبلغاً لم يجعل من الممكن للدول الظافرة أن ترجع إلى سياسة الاستعمار السافر ،

ولم يكن بدٌّ من أن تعدل عن الخطة القديمة وأن تنهج فى التصرف فى مخلفات الدول المهزومة نهجاً جديداً . ولذلك سنت مبدأ الانتداب فى المرة الأولى ومبدأ الوصاية فى المرة الثانية . وكان هذا المسلك الجديد اعترافاً ضمنيًّا بأن الاستعمار من الشرور التى لا بد من الابتعاد عنها ، أو هو على الأقل عورة من العورات التى تؤذى العيون ، فلا بد من سترها وتغطيتها بغطاء جديد .

ومع ذلك فإن الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى لم تسلك مسلكا ينطبق على المنطق السليم ؛ إذ لو كان الاستعمار فى نظرها شرًّا من الشرور ، لبادرت بتطبيق الانتداب على جميع المستعمرات والحمايات والممتلكات . لكنها لم تفعل هذا ، ورأت أن السيطرة على الأراضى القديمة حق مكتسب ، لا معنى للتخلى عنه ، وأن المبدأ الجديد لن يطبق إلا على الأراضى التى زالت عنها سلطة العدو المهزوم .

وجدير بنا الآن أن ننظر إلى نظام الانتداب هذا ، وإلى تطبيقه ومظاهره المختلفة ، حتى نرى إلى أى مدى نستطيع أن نعده شيئاً جديداً فى السياسة الدولية ، يتمشى مع المبادئ الإنسانية ، التى تورط الحلفاء فى الدعاية لها ؛ أو أنه لم يكن سوى ثوب جديد تستر به الشهوة الاستعمارية ستراً جيداً أو ستراً رديئاً . لقد كان بين المنادين بفكرة الانتداب والداعين لها جماعات وأفراد ممن يعطفون حقًّا على الشعوب الضعيفة ، ويتمنون لها السعادة والرقى والرخاء . ولكن هذه الجماعات لم تكن هى التى قامت بتنفيذ الانتداب وتحويل الفكرة الصالحة إلى سياسة صالحة ، بل قام بتنفيذ الانتداب نفس الدول ، التى لم يكن مسلكها الاستعمارى فوق النقد واللوم الشديد . ولذلك كان مما يسترعى الانتباه أن ننظر هل تستطيع تلك الأيدى ، التى لم تكن طاهرة الطهارة كلها ، أن تنقلب فجأة إلى أداة كلها طهر ونبل وإخلاص ؟

تعريف الانتداب

لم يتناول الانتداب جميع الأقطار التى سلخت من ألمانيا وتركيا والنمسا والمجر وبلغاريا ، فإن حدود الدول قد عدلت فى أوربا بإضافة مساحات من الأرض إلى فرنسا أو إيطاليا أو رومانيا أو يوجوسلافيا وغيرها ، واعتبرت

هذه الإجراءات مجرد تعديل فى الحدود . فلم تعد إيطاليا منتدبة على إقليم ترنتينو ، ولا فرنسا منتدبة على ألزاس ولورين ، ولا رومانيا على ترانسلفانيا وهلم جرا ، بل أصبحت هذه الأراضى جزءاً متمماً للدول التى ضمت إليها . وأصبح مبدأ الانتداب مقصوراً على الأراضى التى زال عنها حكم تركيا وألمانيا فى قارتى آسيا وإفريقية . أى إنه كان مقصوراً على القارات ، التى كانت تدخل عادة فى نطاق التوسع الاستعمارى ، وعلى الأقطار التى كانت مطمح أنظار الدول الاستعمارية .

عرف أحد أقطاب السياسة البريطانية مبدأ الانتداب بأنه :

«A self-imposed limitation by the conquerors on the sovereignty which they obtained over conquered nations.»

(هو عبارة عن حد ، فرضه الفاتحون على أنفسهم ، من حق السيادة التى أحرزوها على الأمم التى قهروها .)

هذا التعريف أدلى به اللورد بالفور فى اجتماع لمجلس إدارة عصبة الأمم فى شهر مايو سنة ١٩٢٢ وذلك بمناسبة الكلام على فلسطين . ومن المهم أن ننعم النظر فى هذا التعريف ، الذى يلقى شيئا من الضوء على العقلية الاستعمارية ، وأسلوبها فى التفكير . فنلاحظ فى هذا التعريف :

أولا : أنه يشير إلى الحد من حق السيادة ، ولم يقل النزول عن تلك السيادة ، كأن الانتداب لا يحول دون الاحتفاظ ببعض الحقوق التى ترتبت على الفتح والانتصار على العدو .

ثانيا : وإشارته إلى أن هذا التحديد من السيادة أمر قد فرضه الفاتحون على أنفسهم ، تنبئ من غير شك بأنهم أصحاب الشأن فى تحديد مدى هذا « التحديد » .

ثالثاً : أن وصفه للدول المتحالفة بأنها فاتحة غازية ، وصف أقل ما يقال فيه أنه ينافى تلك الدعايات الإنسانية التى كثر التحدث بها فى الدول الغربية .

رابعاً : أغرب شىء فى هذا التعريف أنه يصف الانتصار على دولة تركيا مثلا ، بأنه قهر للأمم العربية ، مع أنه لولا مساعدة العرب لما أمكن غزو سوريا ولبنان وطرد الجيش التركى منها .

فهذا التعريف لمعنى الانتداب يفيدنا فى تفهم عقلية الساسة الذين تولوا تطبيق

الانتداب ، ولكنه لا ينفعنا فى فهم المعنى الذى رمى إليه أولئك الأفراد الذين كان لهم الفضل الأول فى سن هذا المبدأ .

وربما كان أقرب إلى تعريف مبدأ الانتداب ، ما جاء فى أول المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم ، حيث نجد العبارة التالية تحت عنوان نظام الانتداب :

« المستعمرات والأقطار التى زالت عنها ، بسبب الحرب ، سيادة الدول التى كانت تحكمها من قبل ، والتى يعيش فيها سكان لا يستطيعون أن يقفوا بأنفسهم فى الظروف المجهدة القاسية للعالم الحديث ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القاضى بأن رفاهية هؤلاء السكان وتقدمهم أمانة مقدسة فى أعناق الدول المتمدنة ، ومن الواجب أن يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة لتأدية تلك الأمانة على الوجه الأكمل »

هذا النص أدنى إلى ما كان يجول بخاطر الذين سنّوا مبدأ الانتداب ، والفرق بين هذا التعريف ، وبين ما ذهب إليه اللورد بالفور هو الفرق بين عقلية واضعى نظام الانتداب وعقلية الساسة الذين قاموا على تنفيذ هذا النظام .

أنواع الانتداب

وقد جعل الانتداب جزءا لا ينفصل من عصبة الأمم ، وهى الهيئة التى أنشئت للسهر على الأمن ، ولتنظيم علاقات الشعوب طبقا لمبادئ العدل والتعاون . وقد خصصت المادة الثانية والعشرون من ميثاق العصبة لبيان معنى الانتداب وأغراضه وأنواعه .

ونصت تلك المادة على أن يكون الانتداب من ثلاثة أنواع ، وذلك تبعاً لدرجة تقدم السكان فى الوعى السياسى ، والنمو الاقتصادى والثقافى ، وغير ذلك من الاعتبارات البشرية والجغرافية .

فأما النوع الأول فيشمل تلك الأقطار التى كانت من قبل جزءا من الدولة العثمانية ، وقد بلغ سكانها منزلة من التقدم تجعل من الممكن الاعتراف بهم كأمم مستقلة ؛ وفى هذه الحالة يكون واجب الدولة التى تتولى الانتداب مقصورا على

بذل الارشاد والمساعدة ، إلى أن تبلغ تلك الأمم مرتبة النضج السياسى الكامل، وتتمتع بالاستقلال التام . ومن الواجب أن يستأنس برأى هذه الأمم فى اختيار الدولة التى تنتدب لإرشادها ومساعدتها .

أما انتداب الدرجة الثانية فيشمل المستعمرات الألمانية فى غرب وشرق إفريقية فى المنقطة الاستوائية ، وهذه الاقطار يجب أن تتولى الدولة المنتدبة إدارتها ، مع مراعاة مصلحة السكان ورفاهيتهم والعمل على تقدمهم من جميع الوجوه .

أما انتداب الدرجة الثالثة فيشمل إفريقية الجنوبية الغربية . وهى قطر نصف صحراوى قليل السكان متاخم لاتحاد إفريقية الجنوبية . وكذلك يشمل الجزر الكثيرة الواقعة فى المحيط الهادى التى كانت من قبل تابعة لألمانيا . وفى هذه الحالة تحكم تلك الأقطار كجزء لا ينفصل من بلاد الدولة صاحبة الانتداب . ولذلك كان هذا النوع أقرب شئ إلى النظام الاستعمارى القديم .

توزيع الانتدابات

كان الواضعون لمبدأ الانتداب ، والذين دعوا اليه يظنون أن توزيع الأقطار التى يطبق عليها نظام الانتداب سيجرى بطريقة خلاف التى اتبعت فعلا فيما بعد . كانوا يرون أن توضع تلك الأقطار جميعاً تحت تصرف عصبة الأمم ، وللعصبة الحق فى أن تنتدب من تشاء من الدول للاضطلاع بهذا العبء ، وأن تخصص لكل دولة القطر الذى تشرف على إدارته أو تتولى إرشاده ومساعدته . بل وللعصبة الحق فى نظرهم أن تتولى هى الإشراف على أى قطر من تلك الأقطار ، وأن تعين الهيئة التى تتولى الانتداب بالنيابة عنها . وقد حاول أصحاب هذا الرأى أن ينصوا على هذا فى ميثاق عصبة الأمم ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يجدوا التأييد اللازم لرأيهم ، اضطروا الى النزول عنه .

ونظراً لأن الانتداب بالصورة التى حددها ميثاق العصبة ، عبء ثقيل تضطلع به الدولة المكلفة به . وهو غرم وليس بغنم ، كان المنتظر أن تتردد الدول فى قبول هذا التكليف الثقيل ، وأن تتريث كل منها قبل أن ترشح نفسها لهذه التضحية المرهقة . ولكن الذى حدث فعلا هو أنه كان هنالك تزاحم شديد على تولى الانتداب ، ورغبة حارة فى الاستكثار منه جهد الطاقة . ولذلك لم تر الدول

الظافرة فى الحرب أن تترك أمر توزيع الانتدابات الى هيئة مستقلة — أو شبه مستقلة — مثل عصبة الأمم ، وفضلت أن تجرى بينها المساومات والمفاوضات فى اجتماعات خاصة تعقدها حتى يتفق رأيها على ذلك التوزيع .

وفى النهاية عقدت الدول الكبيرة مؤتمراً فى سان ريمو بإيطاليا ، فى ربيع عام ١٩٢٠، واتفقت على توزيع الانتدابات بين الدول، وخرجت بريطانيا وفرنسا من هذا التوزيع بنصيب الأسد ، واختصت اليابان بجزر المحيط الهادى ، ماعدا جزيرة ساموا التى تركت لزيلندة الجديدة ، وكلّفت استراليا بإدارة الجزء الألمانى من جزيرة غينا الجديدة . وطلبت بلجيكا أن يكون لها نصيب من هذه الأشياء فأعطيت ، على سبيل جبر الخاطر ، قطعة من شرق إفريقية الألمانى ، وهى القطعة التى تشتمل على إقليم رواندا وأرندى . أما إيطاليا فلم تعط شيئاً مطلقاً ، وخرجت من المؤتمر صفر اليدين ، مع أنه عقد فى أرضها ، وتحت سمائها الجميلة .

وهكذا لم يخل توزيع الانتدابات من ظاهرة التكالب والتزاحم والتدافع التى رأيناها من قبل فى النشاط الاستعمارى فى القارة الإفريقية .

ولا بد لنا أن نلاحظ أن توزيع الانتدابات على هذه الصورة لا يخلو من التناقض مع روح نظام الانتداب نفسه . فإنّ هذا النظام يقضى بأن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن أعمالها أمام عصبة الأمم . فمن الغريب أن تكون دولة مسئولة أمام هيئة لم تنتدبها ، ولم تكلفها النهوض بتلك الأعمال التى ستسألها عن تأديتها .

تنفيذ الانتداب

والآن لا بد لنا أن ننظر كيف يؤدى الانتداب وظيفته ، طبقاً للنظم التى قرّرتها عصبة الأمم . فهنالك هيئات مكلفة بالإشراف — ولو من بعيد — على نظام الانتداب ، ومحاسبة الدولة المنتدبة عن أعمالها ، ولو حساباً يسيراً .

والهيئة الأولى صاحبة الشأن فى مراقبة الانتداب من بعيد هى مجلس عصبة الأمم ، المؤلف من بضع عشرة دولة . وهو المرجع الأكبر للبت فى جميع الشؤون المتصلة بالانتداب ؛ فإليه ترفع التقارير والشكاوى ، والمقترحات الخاصة بتعديل شروط الانتداب ، أو إلغاء الانتداب فى أى قطر من الأقطار ، وإحلال أى نظام آخر محله .

وعلى الرغم من أن مجلس العصبة هو الهيئة المختصة بمسائل الانتداب ، فليس هنالك مانع يمنع أى عضو من أعضاء العصبة من إثارة أى موضوع خاص بالانتداب فى اجتماعات الجمعية العامة ، التى تضم جميع أعضاء العصبة . ولكن نظراً لأن هذه الجمعية لا تعقد جلساتها سوى مرة واحدة فى كل عام ، كان أثرها فى مسائل الانتداب ضئيلا لا يستحق الذكر .

ولكن هنالك هيئة أخرى كان لها شأن خطير فى شؤون الانتداب ، وهى الهيئة التى أطلق عليها اسم لجنة الانتداب ، وتتألف من أشخاص فنيين لهم دراية خاصة بشؤون الحكم والاستعمار ، يختارهم مجلس العصبة لمساعدته وإرشاده فى كل أمر يتصل بالانتداب . كانت هذه اللجنة تعقد اجتماعاتها مرة فى كل عام على الأقل ، وتتلقى التقارير الرسمية ، التى ترفعها الدول المنتدبة عن الأقطار التى كلفت بإدارتها أو الإشراف عليها ، ويحضر مندوب خاص من كل دولة صاحبة انتداب ، لكى يجيب عن الأسئلة التى توجهها إليه اللجنة .

ولعل هذه اللجنة هى الأداة الرئيسية فى نظام الانتداب ؛ لأنها هى التى كانت تتولى فعلاً مناقشة مندوبى الدول صاحبة الانتداب ، ومحاسبتهم عن أعمالهم . ولكنها لا تملك من السلطة أكثر من أن ترفع بياناً ببحثها هذا إلى مجلس العصبة ، لكى يتصرف فى الأمر كما يشاء . وفوق ذلك لم يكن من حق اللجنة أن تحاسب الدول صاحبة الانتداب إلا بمقدار ماتسمح به نصوص وثيقة الانتداب نفسها .

هذه الوثيقة التى اطلق عليها أحياناً اسم « صك الانتداب » هى التى تتضمن الشروط التى يقوم عليها الانتداب ، فلا يمكن مؤاخذة الدولة المنتدبة على أمر من الأمور إلا إذا كان مخالفاً لبنود تلك الوثيقة . ومن المهم هنا أن نلاحظ أن هذه الوثيقة قد وضعتها الدولة صاحبة الانتداب نفسها ، وهى التى رتبت فصولها وبنودها ، ثم رفعتها بعد ذلك إلى مجلس العصبة لكى يقرها . ومن الجائز أن يعدّل المجلس فيها تعديلاطفيفاً ، ولكنه قلما يمس جوهر تلك الوثيقة . وهذا من غير شك عيب كبير فى نظام الانتداب كله وإجراء معكوس من أوله إلى آخره . فلقد كانت الدولة تنتدب أولا على قطر من الأقطار ، ثم تقوم هى بوضع شروط الانتداب ، ثم تعرضها على المجلس للموافقة . وكان الواجب يقضى بأن تكون هنالك هيئة مستقلة — ولتكن السكرتارية العامة لعصبة

الأمم — تضع شروط الانتداب لكل قطر طبقاً لروح ونصوص ميثاق عصبة الأمم . وبعد أن يوافق المجلس على هذه الشروط يختار الدولة التى تقبل الانتداب طبقاً لتلك الشروط .

وذلك الإجراء المعكوس قد مكّن بعض الدول من أن تضع فى صك الانتداب أموراً لا تتفق مع ميثاق العصبة ، أو أن تجعل شروط الانتداب مرنة سهلة ، بحيث لا تقيدها فى أعمالها بقيود جدية ، وتجعل من الصعب محاسبتها على أى إجراء شاذ تقوم به . وعلى سبيل المثال نذكر هنا أن لجنة الانتداب فى سنة ١٩٢٤ حاولت أن تؤاخذ فرنسا على تقسيمها سوريا إلى أربعة أقسام سياسية منفصلة . ولكن اللجنة لم تستطع أن تخرج من هذا الجدال بنتيجة لأن صك الانتداب الفرنسى على سوريا ، لم يكن يشتمل على نص يمنع تقسيم البلاد وتمزيقها إلى عدة قطع .

وهكذا نرى أن أكبر ما يميز الانتداب عن الاستعمار هو هذه الرقابة الملطفة التى يقوم بها مجلس عصبة الأمم بمعاونة لجنة الانتداب . ولا يفوتنا أن نذكر أن ليس للجنة أو المجلس حق التفتيش أو القيام بأى إجراء فى داخل القطر الواقع تحت الانتداب ، بل يجب الاكتفاء بالتقارير الرسمية التى ترفعها الدولة المنتدبة ، وبالشكاوى الحرة التى تأتيه أحياناً من مختلف الهيئات والأفراد .

كذلك لم يكن فى ميثاق العصبة أى نص يخولها أن تؤاخذ الدولة المنتدبة على أى إجراء تقوم به أو أى جزاء توقعه عليها ، مثل سحب الانتداب ، ونقله إلى دولة أخرى ، أو أى إجراء مماثل . ولعل هذا النقص جزء من النقص العام فى كيان العصبة ، ومظهر آخر من مظاهر عجزها عن إرغام الدول على القيام بالتزاماتها .

سير الانتداب

إن غرضنا الأول من هذا المقال أن نوضح الأركان الأساسية لنظام الانتداب ، وليس لدينا هنا متسع لأن نتتبع سير الانتداب فى كل قطر من الأقطار . ولكن لا بد لنا مع ذلك أن نذكر هنا بشىء من الإيجاز بعض الأحوال التى نجمت عن الانتداب فى بعض الجهات ، لكى ندرك إلى أى درجة كان هذا النظام الجديد

خيراً من النظام الاستعمارى القديم ! وحسبنا الآن أن نشير إلى الأمثلة الآتية :

١ — تولت اليابان الانتداب على عدد كبير من جزر المحيط الهادى ، ثم لم تلبث أن خرجت من عصبة الأمم كلها ، واحتفظت بتلك الجزر ، وأخذت تجعل منها قواعد حربية ، وتديرها كأنها ملك لها لا تؤدى عنه حساباً أو تصدر عنه بياناً لأية هيئة من الهيئات أو دولة من الدول .

٢ — ارتكبت فرنسا فى انتدابها على سوريا مخالفات خطيرة ، أهمها قمع الحركة الوطنية بأساليب بالغة منتهى العنف ، مع أن الميثاق صريح فى أن واجبها الأول تأييد الحركة الوطنية والسير بها إلى الاستقلال التام . وارتكبت فرنسا فوق ذلك ما هو أجل من هـذا خطراً ؛ فقد نزلت لتركيا فى عام ١٩٢٠ عن إقليم قليقية ، ثم نزلت لها فى عام ١٩٣٩ عن سنجق الأسكندرونة . وقامت بكلا الاجراءين ، وهما يشتملان على مخالفات صريحة لصك الانتداب ، دون الرجوع إلى عصبة الأمم .

٣ — بدأت بريطانيا سياستها فى العراق بقمع الحركة الوطنية ، وبإرسال جيش بقيادة الجنرال سير آيلمر هولدين لهذا الغرض فى عام ١٩٢٠ ؛ ثم اضطرت بعد أن اقتنعت بإخفاق سياسة العنف إلى إيجاد ذلك الحل الجديد المبتكر ، وهو أن تنشئ معاهدة بينها وبين حكومة العراق ، لتحل محل الانتـداب . وهكذا استبدل العراق بقيود الانتداب قيداً جديداً قبله بمحض اختياره .

٤ — ولا يتسع المقام هنا للإشارة إلى الانتـداب الفلسطينى الشاذ . ولـكن أمره على كل حال معروف للقراء فى جميع الأقطار العربية . وربما كانت هنالك ناحية واحدة لهذا الانتداب الشاذ لا يذكرها أكثر الكتّاب ، وهى أن مشكلة فلسطين مشكلة خلقتها بريطانيا خلقاً عن عمد وعن سبق إصرار ، لـكى تُثَبِّت أقدامها فى هذا الركن الخطير من أركان العالم . فقد أدركت السياسة البريطانية أن لفلسطين من الموقع الحربى ، والأهمية الروحية لجميع الشعوب ما يجعل السيطرة عليها أمراً لازماً لدولة مثل بريطانيا . ورأى الساسة البريطانيون أن ميثاق العصبة ينص صراحة على أن سكان فلسطين يؤلفون أمة ذات كيان مستقل ، ولا تحتاج إلا لقليل من الإرشاد والمساعدة لـكى تنال الاستقلال التام . فلم يكن بد من إدخال عنصر جـديد فى السكان ، بطريقة توغر صدور العرب . وبذلك يسود البلاد النزاع والشقاق ، وتشتد الحاجة إلى حاكم محايد لـكى يفصل

بين المختصمين ؛ وبذلك تضمن بريطانيا بقاءها فى فلسطين إلى أجل غير مسمى .

وهكذا عمدت بريطانيا إلى خلق مشكلة مفتعلة من أجل تثبيت أقدامها فى فلسطين . ولكيلا يكون لدى القارئ أدنى شك فى هذا ، فإنى أسوق إليه دليلين من شهادة كاتبين من كبار الكتاب البريطانيين أنفسهم .

فقد جاء فى الجزء الرابع من كتاب المؤرخ العظيم الأستاذ تمبرلى عن مؤتمرات الصلح العبارة التالية :

« كان لدى بريطانيا أسباب خاصة دعتها إلى السياسة التى اتبعتها فى فلسطين . وهذه الاسباب قد نتبينها فى المزايا البديهية لتغطية قناة السويس من الناحية الشرقية ، فى إقليم يسكنه عنصر من الناس يرى مصلحته فى تأييد بريطانيا ومؤازرتها ، هذا إلى جانب ماتناله من تأييد اليهود فى جميع أنحاء العالم . هذه هى النظرة البعيدة التى اقتضتها المصالح البريطانية الاستعمارية . »(١)

هذه العبارة ذات المدلول الواضح جاءت فى كتاب من الطراز الأول ، لمؤلف من كبار المؤرخين البريطانيين . وكنا نستطيع الاكتفاء بها ، ولكنا رغبة فى زيادة الإيضاح نشير إلى ماجاء فى كتاب آخر لمؤلف وسياسى مشهور وهو السرمارتن كونواى(٢) . وقد استطاع أن يعالج هذا الموضوع بصراحة يشكر عليها. قال حضرته : « إن الخطر الحقيقى على قناة السويس لا يجىء من الغرب بل من الشرق . فمن ناحية فلسطين يجىء الخطر الجدى دائما . . . ومن وراء فلسطين سوريا ، ومن وراء سوريا الأتراك ، ومن وراء الأتراك أية دولة قد تكون معادية لبريطانيا — : ألمانيا فى الماضى أو روسيا فى المستقبل . . . من يدرى ؟ ولقد أثبت الفرنسيون أنهم أنداد ينافسوننا ، لا أصدقاء يعاونوننا . ولذلك كان قبض بريطانيا على فلسطين مصلحة إمبراطورية من الطراز الأول .

«Great Britain's hold on Palestine is an Imperial interest of the first order.»

ثم يمضى الكاتب بعد ذلك لكى يشرح فائدة وجود طائفتين مختصمين فى

---

(١) Harold Temperly, *History of the Peace Conference*, vol. IV, p. 171 (1920-24).

(٢) Sir Martin Conway, *Palestine and Morocco*, chapter XII (1932).

فلسطين ، وما يتطلبه هذا من وجود هيئة خارجية محايدة لكى تحمى كل فريق من عدوان الآخر . وهذه فى نظره حالة مثالية Ideal لأنها تتطلب بقاء بريطانيا فى فلسطين إلى أجل غير محدد .

وهكذا يرى القارئ أننا لا نظلم بريطانيا أقل ظلم حين نقرر أنها خلقت المشكلة الفلسطينية خلقاً من أجل تثبيت أقدامها فى فلسطين ، وأنها جعلت من الانتداب وسيلة لمتابعة سياستها الاستعمارية .

الانتداب والوصاية

واضح مما تقدم أن الانتداب قد ارتكبت فى ظله آثام وشرور جعلته بغيضا إلى العيون والأسماع . حتى آمن الناس جميعا بأن نظام الانتداب ماهو إلا مظهر جديد من مظاهر الاستعمار ، بل إن بعض مظاهره قدتكون أبشع وأفظع مما عرف فى تاريخ الاستعمار كله .

من أجل ذلك أراد المرحوم الرئيس روزفلت أن يخلق نظاما جديدا ، وأن يجعل له اسماً جديداً ، واختار للحالة الجديدة اسم « الوصاية » بدلا من الاسم القديم المكروه . وقد أراد رحمه الله أن يدخل جميع المستعمرات والحمايات ومناطق النفوذ ضمن نظام الوصاية الجديد ، وألا يكون هذا النظام مقصورا على الأراضى التى سلخت من إيطاليا واليابان بسبب الحرب العالمية الثانية . ولكن الأجل لم يمهل الرئيس الجليل ، فقضى نحبه قبل العقاد مؤتمر سان فرانسسكو بأسبوعين اثنين ، وهو المؤتمر الذى أنشأ نظام الوصاية الجديد ، ووضع بنوده ونصوصه ، وضمنها ثلاثة فصول من ميثاق الأمم المتحدة ، وهى الفصل الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر .

وأريد أن أتجنب مضايقة القارئ فلا أشرح له تفاصيل نظام الوصاية ، كما سبق لى أن شرحت نظام الانتداب . فان مثل هذا الشرح التفصيلى يستدعى تكراراً مملا . وحسبى أن أذكر هنا النواحى الهامة التى يختلف فيها نظام الوصاية عن الانتداب ، من الناحية النظرية الصرفة . وتتلخص هذه الاختلافات فيما يلى :

١ — تمتاز وثيقة الوصاية بأنها تتناول المستعمرات والأقطار التى لا تدخل تحت نظام الانتداب القديم أو نظام الوصاية الجديد . وذلك بأن تعهدت الدول فيما يختص

بتلك الأقطار بأمور هامة ، إذ أعلنت أن مصالح هذه الأقاليم لها المقام الأول ، وأنها ترى أن من واجب كل دولة أن تعمل على تنمية رفاهية سكان هذه الأقاليم ، وأن تكفل تقدم هذه الشعوب فى السياسة والاقتصاد والتعليم ، وأن تنمى فيها الحكم الذاتى ، وأن تقدر الأمانى السياسية لتلك الشعوب حق قدرها . وأن ترسل — فوق ذلك — بيانات عامة فى مواعيد منتظمة عن أحوال كل قطر إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة .

٢ — أدخلت فى نظام الوصاية ظاهرة جديدة ، وهى تقسيم الأقطار إلى قسمين : أقطار ذات صفة عسكرية ، وأخرى ليست ذات صفة عسكرية . والمفهوم أن هذا التقسيم قد عمل إرضاء للرأى العام الأمريكى الذى أبدى تمسكه بجزر المحيط الهادى ، ليجعل منها قواعد عسكرية لمنع العدوان اليابانى ، أو أى عدوان آخر فى المستقبل .

٣ — تكون الأقطار ذات الصفة العسكرية تحت إشراف مجلس الأمن . أما الأقطار الأخرى التى توضع تحت نظام الوصاية فتكون تحت إشراف مجلس الوصاية ، وهو هيئة تابعة للجمعية العامة .

٤ — لمجلس الوصاية حق التفتيش وزيارة الجهات الخاضعة لنظام الوصاية .

٥ - يجوز أن تسند الوصاية على أى قطر إلى هيئة الأمم المتحدة نفسها لا إلى دولة من الدول .

هذه هى الفروق الجوهرية بين النظام الجديد والقديم . ونلاحظ أنه ليس فى الميثاق نص على كيفية توزيع الأقطار بين الدول الوصية . وكذلك ليس هنالك نص يمكّن هيئة الأمم المتحدة من خلع أحد الأوصياء إذا أساء الوصاية ، على الرغم من الجهود الكثيرة التى بذلت لإدخال مثل هذا النص .

وهكذا يرى القارئ أن نظام الوصاية لا يخرج كثيراً عن كونه صورة ملطفة ، أو طبعة جديدة من نظام الانتداب . وليست العبرة على كل حال بالنصوص النظرية التى تضمنها هذا الميثاق أو ذاك ؛ فقد رأينا أن نصوص الانتداب لم تكن فى ذاتها رديئة . وإنما العبرة بتطبيق هذه النظم ، وبالروح التى تمارس بها كل دولة عملها ، وتؤدى بها رسالتها ، وتنفذ عهودها .

محمد عوض محمد